



حكم ابتدائي
في مادة النزاع الانتخابي
الترشح للانتخابات المجالس المحلية 2023
باسم الشعب التونسي
أصدرت الدائرة الابتدائية بقفصة الحكم الآتي بين:

المدعى: بوجمعة بن علي يحيياوي، مقره شارع الامام مالك، الراقوية، القصر، قفصة.

من جهة،

المدعى عليه: رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة، مقره بمكاتبه بالهيئة الفرعية للانتخابات

بقفصة.

من جهة أخرى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من قبل المدعى بوجمعة بن علي يحيياوي بتاريخ 15 نوفمبر 2023 والمرسمة بكتابة المحكمة تحت عدد 230013789 والرامية إلى إلغاء القرار الصادر عن رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة بتاريخ 12 نوفمبر 2023 والقاضي بالتصريح بقبول مطلب ترشح وجدي مجدي عن الدائرة الانتخابية القصر الشرقية، بالاستناد إلى ان المترشح المذكور يقطن بمنطقة حي المطار وقد تعمد الترشح على الدائرة الانتخابية القصر الشرقية بناء على وثيقة كراء استخرج بها شهادة إقامة، متمسكا بأن شهادة الإقامة هي مجرد وثيقة وقتية بالدائرة في الظرف الانتخابي فقط.

وبعد الاطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في

القضية.

وبعد الاطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في أول جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الإدارية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة له وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011.

وعلى القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 08 لسنة 2023 المؤرخ في 08 مارس 2023.

وعلى قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 10 لسنة 2023 مؤرخ في 01 نوفمبر 2023 يتعلق بتنقيح القرار عدد 7 لسنة 2023 المؤرخ في 22 سبتمبر 2023 المتعلق ببرنامج انتخابات أعضاء المجالس المحلية وعملية القرعة لاختيار نواب المجالس المحلية من ذوي الاعاقة لسنة 2023.

وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء الأطراف بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 17 نوفمبر 2023 وبما تلت المستشارية المقررة السيدة راضية بنعبداالله ملخصا من تقريرها الكتابي، حضر المدعي وتمسك بدعواه، وحضر السيد رائد بن عبيد عباده ممثل الهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة وطلب التمسك بما جاء بالتقرير دون الخوض في الأصل،

وبعد الاطلاع على تقرير الهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة المدلى به أثناء جلسة المرافعة والمتضمن طلب الحكم برفض الدعوى شكلا دون الخوض في الأصل.

إثر ذلك حجزت القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم اثر جلسة المرافعة.

وبها وبعد المفاوضة القانونية، صرّح بالآتي:

من جهة الشكل :

حيث يروم المدعي في الدعوى الراهنة الطعن بالإلغاء في القرار الصادر عن رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة بتاريخ 12 نوفمبر 2023 والقاضي بالتصريح بقبول مطلب ترشح وجدي مجدي عن الدائرة الانتخابية القصر الشرقية.

وحيث تبين بالاطلاع على قائمة المترشحين المقبولين للانتخابات المجالس المحلية بتاريخ 24 ديسمبر 2023 دائرة القصر الشرقية أنها تضمنت مترشحين مقبولين هما بوجمعة يحيياوي ومجدي مجدي.

وحيث استنادا إلى ما سبق بيانه فإنه ليس هناك قرار بقبول ترشح وجدي مُجدي الأمر الذي تكون معه الدعوى الماثلة غير ذات موضوع، خاصة وأنه استحال على المحكمة تصحيح أي خطأ محتمل طالما أن المدعي لم يعلم الهيئة الفرعية بقفصة والمرشح المشمول بالطعن بالدعوى الماثلة طبق القانون.

وحيث ينصّ الفصل 19 من المرسوم عدد 10 لسنة 2023 المؤرخ في 08 مارس 2023 والمتعلق بتنظيم انتخابات المجالس المحليّة وتركيبية المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم على أنّه "تنطبق أحكام الفصول من 26 إلى 32 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المشار إليه أعلاه على إجراءات البتّ في الترشيحات لانتخابات المجالس المحليّة وسحبها وإجراءات الطعن فيها".

وحيث يقتضي الفصل 27 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 والمتعلّق بالانتخابات والاستفتاء أنّه "يُمكن الطّعن في قرارات الهيئة بخصوص الترشيحات من قبل المترشّح المعنيّ أو بقية المترشّحين بنفس الدائرة الانتخابيّة أمام الدوائر الابتدائيّة المتفرّعة عن المحكمة الإداريّة بالجهات المختصة ترايّا، وأمام الدوائر الابتدائيّة للمحكمة الإداريّة بتونس بالنّسبة إلى قرارات الهيئة فيما يتعلّق بالمترشّحين في الدوائر الانتخابيّة بالخارج. ويتمّ الطّعن في أجل أقصاه يومان اثنان من تاريخ الإعلام بالقرار أو التعليق، ويُرفع الطّعن بمقتضى عريضة كتابيّة معلّلة مصحوبة بنسخة إلكترونيّة من العريضة وبالمؤيّدات وبما يفيد تبليغها إلى الهيئة والأطراف المشمولة بالطّعن بواسطة عدل تنفيذ. ويجب أن يتضمّن محضر التبليغ ما يفيد التنبيه على المعنيّين به بضرورة تقديم ملحوظاتهم مرفقة بما يفيد تبليغها للأطراف في أجل أقصاه يوم جلسة المرافعة المعيّنة من المحكمة. وإلاّ رفض طعنه شكلا. ولا تكون إنابة المحامي وجويّة".

وحيث أنّ الطعون المتعلقة بالترشح لانتخابات أعضاء المجالس المحليّة تخضع لجملة من الإجراءات الجوهريّة التي يؤدي الإخلال بها إلى رفض الطعن شكلا، كأن تكون العريضة الكتابية مصحوبة بنسخة إلكترونية منها وبما يفيد تبليغها ومرفقاتها إلى الهيئة والأطراف المشمولة بالطّعن مع ضرورة التنبيه عليهم بضرورة الإجابة في أجل أقصاه جلسة المرافعة بواسطة عدل تنفيذ.

وحيث ينصّ الفصل 10 (جديد) من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 10 لسنة 2023 مؤرخ في 01 نوفمبر 2023 المتعلق ببرنامج انتخابات أعضاء المجالس المحليّة وعملية القرعة لاختيار نواب المجالس المحليّة من ذوي الإعاقة لسنة 2023، على أنّه "(...) تبت الهيئة في الترشيحات

لعضوية المجالس المحلية في أجل أقصاه يوم الاحد 12 نوفمبر 2023 ويتم الاعلام بقرارات البت وتعليق قوائم المترشحين المقبولين أوليا لعضوية المجالس المحلية بمقرّات الهيئة ونشرها موقعها الالكتروني في أجل أقصاه يوم الاحد 12 نوفمبر 2023.

وحيث ثبت من أوراق الملف، أنّ قائمة المترشحين المقبولين أوليا لانتخابات أعضاء المجالس المحلية تم تعليقها يوم 12 نوفمبر 2023 وتولى المدعي رفع طعنه بتاريخ 15 نوفمبر 2023، مما يجعل قيامه مخالفا لأحكام الفصل 10 (جديد) من قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات سالف الذكر وحاصلا خارج أجل اليومين المنصوص عليه بالفصل 27 المشار إليه أعلاه.

وحيث وفضلا عن ذلك فإن الطّاعن اقتصر على تقديم عريضة كتابية في الطّعن دون أن يُرفقها بنسخة إلكترونية وبما يفيد تبليغها ومؤيّداتها إلى الهيئة الفرعية للانتخابات بقفصة بواسطة عدل تنفيذ، مما يجعل طعنه مختلا شكلا لعدم استيفائه للإجراءات المنصوص عليها بالفصل 27 (جديد) من القانون المتعلق بالانتخابات والاستفتاء، الأمر الذي يتّجه معه التصريح برفضه شكلا.

ولهذه الأسباب،

قضت المحكمة ابتدائيا:

أولا: برفض الطعن شكلا.

ثانيا: بتوجيه نسخة من الحكم إلى الطرفين.

وصدر هذا الحكم عن الدائرة الابتدائية للمحكمة الإدارية بقفصة برئاسة السيّدة هدى التّوزري

وعضوية المستشارتين السيّدة غاية فطناسي والسيّدة تقوى الحداد.

وتلي علنا بجلسة يوم 17 نوفمبر 2023 بحضور كاتبة الجلسة السيّدة سهير عمار.

القاضية المقرّرة

راضية بنعبدالله

كاتبة ام مساعد
هدى التّوزري

الرئيسة

هدى التّوزري